المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/05/2014

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

وفد عن المفوضية السامية لحقوق الانسان يعقد لقاء مع فعاليات حقوقية بالعيون

نافي بيلاي

عقد وفد عن المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، يوم الثلاثاء بالعيون، لقاء مع فعاليات حقوقية وذلك للاطلاع على آليات حماية حقوق الإنسان بالمغرب.

وهكذا عقد الوفد، الذي ضم كلا من «أندريس كومباس» و«فيرناندير ميليسا» و«ميخاي هاني» و«نادية أبو رضا» و «لالة غادة»، صباح الثلاثاء، لقاء مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون- السمارة وذلك للاطلاع على عمل وتجربة اللجنة في مجال حماية حقوق الانسان.

وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون-السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أنه قدم، أمام الوفد الأممي، عرضا حول الإجراءات والآليات التي تتخذها اللجنة من أجل حماية حقوق الانسان على مستوى المحلي.

وأضاف الشرقاوي أنه تم خلال اللقاء تقديم عرض حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها المملكة مؤخرا بخصوص تعزيز دولة الحق والقانون، وخاصة التدابير المتعلقة بالتجاوب السريع للحكومة مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

من جهة أخرى، عقد الوفد الأممي لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان بكل من العيون والسمارة، حيث شكل اللقاء مناسبة للاطلاع على تجربتها في مجال حقوق الانسان.

Conseil national des droits de l'Homme

وفد أممي لحقوق الإنسان بالعيون

ABS912

عقد وفد عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أول أمس الثلاثاء بالعيون، لقاء مع فعاليات حقوقية وذلك للاطلاع على آليات حماية حقوق الإنسان بالمغرب. وهكذا عقد الوفد، الذي ضم كل من «أندريس كومباس» و«فيرناندير ميليسا» و«ميخاي هاني» و«نادية أبو رضا» و«لالة غادة»، صباح أول أمس، لقاء مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة وذلك للإطلاع على عمل وتجربة اللجنة في مجال حماية حقوق الإنسان.

وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أنه قدم، أمام الوفد الأممي، عرضا حول الإجراءات والآليات التي تتخذها اللجنة من أجل حماية حقوق الإنسان على مستوى المحلي.

من جهة أخرى، عقد الوفد الأممي لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان بكل من العيون والسمارة، حيث شكل اللقاء مناسبة للإطلاع على تجربتها في مجال حقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة

المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتناقش بالعيون مع جميع الحساسيات السياسية بالصحراء

عمر هلال ومباركة بوعيدة يشيدان بمصادقة مجلس الأمن على التقرير حول الصحراء ■ فرنسا ترحب بتمديد مهام بعثة "المينورسو"

الرباط: عبد الحميد جبران

كشف عمر هلال، سفير المغرب لدى الأمم المتحدة بنيويورك، لوسائل الإعلام المعتمدة بالأمم المتحدة أن البعثة التقنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان تتناقش بالعيون مع جميع الحساسيات السياسية بالصحراء، وذلك خلال تعليقه على مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على القرار 2152، الذي اعتبره "قرارا حكيما"، مضيفا أن قرار تمديد لسنة واحدة مهمة بعثة "المينورسو" يؤكد الحق والإطار القانوني للمسلسل السياسي، ويمتد في المستقبل لأنه يشجع المسلسل السياسي الذي يقوده الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، كريستوفر روس، على حد تعبيره.

وأوضح هلال أن هذا القرار "ينصف المغرب"، لأنه "سوف يساعدنا على الذهاب بعيدا في تنفيذ التزاماتنا"، معربا، في تصريح للصحافة الوطنية والدولية، عن تشكراته لجميع أعضاء مجلس الأمن على إجماعهم، وخاصة على وحدتهم وتماسكهم وراء هذا القرار"، مع "الإشارة بشكل خاص إلى الوفد الأميركي ومجموعة الأصدقاء في كل من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى فرنسا، وبريطانيا، وإسبانيا، وروسيا، الذين أبدوا تفهما كبيرا لحساسية القضية، وأيضا لتعقيداتها، وكذا تحدياتها الاقتصادية والأمنية والسياسية".

وأعرب الدبلوماسي المغربي عن ارتياحه لكون القرار "جدد التأكيد على الأسس الثلاثة للبحث عن حل سياسي"، في إشارة إلى "حل سياسي مقبول من قبل جميع الأطراف، وسمو المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تم التأكيد عليها للسنة الثامنة على التوالي من قبل مجلس الأمن الدولي، ودعوة الهيأة التنفيذية للأمم المتحدة إلى الواقعية وروح التوافق"، على حد تعبيره. وأضاف أن النص يؤكد بقوة على "الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي التي تأتي في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشجع الأطراف على إيجاد حل سياسي"، مشيرا إلى أن الهيأة التنفيذية، في قرارها، أشارت إلى أنها "استقبلت بارتياح وتقدير" المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الرباط في مجال حقوق الإنسان، معتبرا، في هذا الصدد، التدابير التي تم اتخاذها في هذا الإطار، كإصلاح القضاء العسكري، والتزام الحكومة بالرد على اللجن الجهوية داخل أجل ثلاثة أشهر، ودعم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومصادقة المغرب على اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، والتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومواصلة الانفتاح على المساطر الخاصة التي تزور المغرب، والزيارة المرتقبة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المغرب، وفق تعبيره.

وأعرب هلال عن ارتياحه لأن مجلس الأمن الدولي جدد التأكيد على الطابع الإقليمي لهذا النزاع، مشيرا إلى "الترابط" بين تعاون بلدان الجوار، في إشارة إلى اتحاد المغرب العربي، والأمن والسلام والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء.

من جانبها، اعتبرت امبركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أن القرار الذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي، أول أمس، حول تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء "يؤكد اعتراف مجموع أعضاء المجلس بمصداقية وجدية مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، وينوه بالمكتسبات المغربية في مجال حقوق الإنسان"، على حد تعبيرها.

وأضافت بوعيدة، التي استضافتها القناة الثانية "دوزيم" ضمن نشرتها المسائية، أمس (الأربعاء)، أن هذا القرار جاء أيضا ليعترف بالبعد الإقليمي للنزاع وبالمسؤولية المباشرة للجزائر فيه، فضلا عن أنه جاء خاليا من أية إشارة لتكليف بعثة "المينورسو" بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء.

واستعرضت بهذا الخصوص "المكتسبات التي راكمها المغرب في مجال حقوق الإنسان"، كمشروع إصلاح القضاء العسكري، وتعزيز آليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، وتقوية التنسيق بين المجلس والحكومة، بالإضافة إلى انفتاح المغرب على العديد من المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مؤكدة أن "تراكم هذه المكتسبات حظي بتنويه واعتراف من المجتمع الدولي الذي أقر بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب في هذا المجال".

وأكدت بوعيدة على ضرورة العمل من أجل الحفاظ على صلاحيات "المينورسو" كما هي عليه، وعلى المسار السياسي لحل القضية الوطنية وفق قرار مجلس الأمن رقم 2152، معربة عن أملها في أن "تعيد الجزائر النظر في سياستها الدنائية والإقليمية، خصوصا أن القرار الأخير لمجلس الأمن يعترف بمسؤوليتها في نزاع الصحراء، ويطالبها بالعمل من أجل تيسير إحصاء السكان في مخيمات تندوف، وبالتالي المساهمة في العمل من أجل الاستقرار في منطقة الساحل"، على حد تعبيرها.

وفي سياق منفصل، رحبت فرنسا، أمس (الأربعاء)، بتبني أعضاء مجلس الأمن بالإجماع لقرار تمديد مهام "المينورسو" لسنة. وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية أن "فرنسا ترحب بتبني مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2152 يتمديد مهام بعثة "المينورسو" إلى غاية ابريل من العام المقبل".

وأضاف المصدر نفسه أن هذا القرار "يؤكد الطابع الأولوي للمسلسل السياسي"، مشيرا إلى أن فرنسا تدعم جهود المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي إلى الصحراء، كريستوفر روس، مسجلة أن القرار "يثمن الإجراءات والمبادرات التي اتخذها المغرب في ميدان حقوق الإنسان".

وكان مجلس الأمن الدولي قد صادق بالإجماع، أول أمس، على القرار رقم 2152، يمدد بموجبه لسنة واحدة مهمة بعثة "المينورسو" إلى غاية 30 أبريل من العام المقبل، مجددا دعوته إلى الجزائر لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف بجنوب غرب الجزائر.

وأشاد المجلس في هذا القرار، الذي صودق عليه بإجماع أعضائه، بالتدابير والمبادرات التي اتخذها المغرب لتعزيز اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

عمر هلال سفير الرباط في الأمم المتحدة خلال مؤتمر صحافي بنيويورك (ماب)

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

الخاطر

عبد الحميد جماهري
hamidjmahri@yahoo.fr

ألم يحن الوقت لإنهاء مهمة المينورسو من المغرب؟

هذا السؤال يتردد في المغرب مرات عديدة، منذ صدور القرار الأممي . قبله كان التفكير فيه نوعا من المجازفة الديبلوماسية . غير محسوبة العواقب. وكانت المينورسو حط المغرب من الجهود الدولي في ملف نزاعه مع الجارة الشرقية.

لكن علينا مع ذلك أن نضع هذا الاحتمال في ميزان التقدير السياسي والاستراتيجي . مع وضعه في سياق طرح السؤال الذي يليه: ما هي حسابات الربح والخسارة في مطلب من هذا القبيل؟وكيف يمكن تجاوزه بدون أن تكون له انعكاسات على بلادنا؟ وما هي الشروط الحالية التي تدفع باتجاهه.

واضح أن الدورة الأممية أصبحت مطبوعة بهذا التمرين الديبلوماسي السنوي الذي يجبر المغرب عليه ، وهي دورة تخضع لتقاطبات الزمن الدولي، وحسابات المنطقة وموازين القوى، مما يجعلنا في وضع هتشكوكي مستمر، مشدودين الى انتظار المستجدات وتوالي الأحداث لنعرف «رأينا من رجليا».

وواضح أن الاحتمالات كلها واردة في هذا الباب. كما اتضح من مشودة التقرير الأولي، ثم مما علق منها في التقرير الأخير للأمانة العامة للأمم المتحدة.

صحيح أن الضغوطات التي قامت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى آخر رمق، لم تستطع استصدار القرار الذي كانت قوى اللوبيات المساندة لأطروحة الجزائر تريدها. وصحيح أيضا أن المغرب مرتاح للصيغة النهائية له. وصحيح ثالثا أن المينورسو كما يريدها المغرب هي التي كرسها مجلس الأمن الدولي، أي كمهمة للسهر على وقف إطلاق النار وتسيير التفاوض السلمي. وبالتالي لم تتغير طبيعتها التي يراد منها أن تتحول إلى طرف في الصراع. لكن القضية مطروح من جديد في الجولة القادمة وعلينا أن نعمل من أجل تغيير ثلاثة شروط من أجل تغيير معطيات أرض الواقع.

أولا: يتفق معنا التقرير الأممي على كون الربط أصبح قائما بين استقرار المنطقة، لا سيما الساحل، وبين الحل السياسي التفاوضي في قضية الصحراء. وهو تحليل كان المغرب يدافع عنه لوحده، الى أن تقرر أمميا أنه تحليل صحيح، وأن الانفصال وشروط «السلام الممكن» التي تخيم على المنطقة الدائم بإمكانها أن تعصف بالمنطقة. وهو ما يستوجب أن تكون المقاربة شاملة للمنطقة .

ويمكن للمغرب أن يربح هكذا رهان إذا تصرف، كما فعل إلى حد الآن كشريك ضروري وأساسي في صناعة السلام ، للقوى الدولية ومنها عواصم مجلس الأمن كلها.

ويتفق معنا التقرير أيضا على كون الجزائر معنية مباشرة بالقضية، وليست ، كما تريد أن تقدم نفسها دولة مجاورة وهو تحول مشهود، إن لم نقل استراتيجي في توريط الجزائر (عبر قضية اللاجئين ، والمساهمة في الحل وبناء الأقليم المغاربي) وإخضاعها لمنطق الدولة المعتدية . وهو ما يفرض أن تتغير شروط الصراع في المغرب الكبير، لا سيما وأن هذا البناء المحطل أصبح مسرحا للتدخلات الاجنبية (الامريكية، الصينية الروسية) على مستويات عديدة.

والوصول الى بناء من هذا النوع، يفرض وضعا جديدا لا تكون فيه المينورسو ضرورية، بقدر ما يكون القرار مغاربي دوليا.

وكما قال عبد الرحيم رحمه الله (التي محلقة اتطيح)

النقطة الثالثة تتعلق بقضية حقوق الانسان، وهي مسالة جوهرية سواء بالنسبة للاتحاد الأوربي أو لأمريكا ولمجلس الأمن (لا يعني ذلك أن طرحها يكون دائما اخلاقيا ولا ريب فيه)

والأفق الذي يجب أن نشتغل فيه، بالرغم من أن القرار يساير الطرح المغربي حول حقوق الإنسان ، هو أن يصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنجز المغربي الحقوقي هو الآلية الدولية لتجاوز القضية الحقوقية.

ولن يتأتى ذلك إلا بالإقرار بما تحقق عمليا في المغرب ككل، وفي ما تحقق في علاقة مع القضية الوطنية.

وفي هذا الجانب، لا بد من التذكير بأن الصحراء المغربية جزء من مجال العدالة الانتقالية لطي صفحة الماضي، وشملها المجهود الوطني من أجل المصالحة مع الماضي، ثم المصالحة مع المجال... إلى كل المصالحات الأخرى، التي أصبحت مرجعا لا يستهان به في مجال التجارب الغانية للعدالة الانتقالية.

نحن ندرك في هذا الباب أن الربط بين الوطن والديموقراطية هو المحرك الرئيسي للتدبير الوطني ، ولفهم تاريخنا ومستقبلنا، ولتوجهه الى الكونية الحقوقية، التي هي مطلب داخلي قبل أن تكون مطلبا خارجيا.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

AL BAYANE

Le C. S. de l'ONU consacre de nouveau les efforts du Maroc en matière des Droits de l'Homme

Le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, loué mardi les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Dans sa résolution 2152 adoptée à l'unanimité des Quinze Etats membres, le Conseil de Sécurité de l'ONU «reconnaît et se félicite des récentes mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune». De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, y compris celles programmées en 2014, lit-on dans le texte qui proroge d'une année jusqu'au 30 avril 2015, le mandat de la MINURSO.

Dans cette résolution, le Conseil de sécurité réitère, par ailleurs, sa demande d'envisager avec insistance «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie et «invite à des efforts» à cet égard.

Il s'agit d'une demande également contenue dans le dernier rapport sur le Sahara du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, présenté début avril au Conseil de sécurité de l'ONU

Conseil national des droits de l'Homme